التقرير الختامي

ندوة قومية حول :

"حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية "

شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية، 17 - 18 ديسمبر / كانون الأول 2024

تقـــديم :

في إطار تنفيذ خطة عمل منظمة العمل العربية لعام 2024، عقدت (إدارة التنمية البشـــرية والتشـــغيل، والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية / طرابلس)، الندوة القومية حـــول **"حوكمة التنقل والهجرة النظامية للأيدي العاملة العربية "**، بمدينة شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية بفندق سافوي، خلال يومي 17 -18 ديسمبر/ كانون الأول 2024.

ويأتي انعقاد هذه الندوة تأكيدا على مدى اهتمامات منظمة العمل العربية وحرصـــها الدائم على تقديم الدعم لأطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي بشكل وثيق، وتحديد الأولويات وخطط العمل الوطنية لضمان استفادة المجتمعات من هجرة وتنقل الأيدي العاملة وجعلها محفزاً أساسياً للتنمية الشاملة والمستدامة، وإلقاء الضوء على المسؤولية العالمية لحوكمة هجرة وتنقل العمالة باعتبارها عاملا محدداً في نمو وتقدم اقتصادات الدول العربية، وتعزيز عملية إدماج العمال المهاجرين التي تشكل التزامًا طويل الأمد من شأنه ضمان الحقوق الأساسية لليد العاملة المهاجرة للاستفادة من إمكانياتها من خلال أطر مناسبة لحوكمة الهجرة، ولتحقيق هجرة نظامية وعادلة عبر تبني نهجا شاملا .

المشاركـــون :

شـــارك في أعمال الندوة **35** مشـــاركا، يمثلون أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي ، وإدارة شـــؤون اللاجئين والمغتربين والهجرة / قطاع الشـــؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية، والمنظمة الدولية للهجرة، فضلاً عن عدد من الخبراء العرب المختصين في قضايا الهجرة وتنقل اليد العاملة ، بالإضافة إلى ممثلي منظمة العمل العربية، والمركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس ليبيا.

سير أعمال الندوة:

على مدى يومي عمل تم عقد خمس جلسات عمل إضافة الى جلستي الافتتاح والاختتام واجتماعات لجنة الصياغة وذلك على **النحو التالي :**

جلسة الافتتاح:

بدأت أعمال الندوة بكلمة افتتاحية لمعالى الاستاذ / فايز علي المطيري – المدير العام لمنظمة العمل العربية ألقتها نيابة عنه الأستاذة / منجية هادفي - المشرفة على ادارة التنمية البشرية والتشغيل وفي بداية كلمته رحب السيد المدير العام بالسادة المشاركين والحضور الكريم، وذكر في كلمته أن الهجرة النظامية ليست مجرد حركة انتقال للأفراد، بل هي عملية شاملة تتطلب سياسات متكاملة، بدءًا من توفير بيئة تشريعية تحمي حقوق العمال، مرورًا بتطوير المهارات لتتناسب مع متطلبات أسواق العمل، ووصولًا إلى إنشاء آليات تعاون فعالة بين الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة، وأكد أن الهجرة ستظل عنصراً هاماً في مجال العمل العربي، مما يتطلب منا التباحث في هذه الظاهرة وتحليل الانعكاسات الناتجة عن التنقل والسعي للاستفادة القصوى من الكفاءات العربية والحد من بطالة الشباب ومكافحة الفقر في الوطن العربي إذ يعد الشباب ثروة بشرية هامة للدول العربية لما لهذه الشريحة العمرية من أهمية في تحقيق التوازن الديموغرافي، والتنمية الاقتصادية والمجتمعية .

وأختتم معالي المدير العام كلمته بتقديم الشكر والتقدير لمشاركة أطراف الإنتاج الثلاثة في هذا النشاط الهام، مع تمنياته للنشاط بالتوفيق والنجاح لتحقيق الأهداف المشتركة مؤكدا على استعداد المنظمة التام والدائم للتعاون مع أطراف الإنتاج الثلاثة في الدول العربية.

وتم تقديم درعين تذكاريين؛ من قبل الاتحاد العام لعمال الكويت والاتحاد العام للعمال الجزائريين لمعالي الأستاذ / فايز علي المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية، واستلمتهما بالنيابة عنه الأستاذة / منجية هادفي - المشرفة على ادارة التنمية البشرية والتشغيل.

محاور الندوة:

على مدى يومي عمل عقدت خمس جلسات عمل، تم خلالها مناقشة عددا من المحاور وأوراق العمل التي قام بإعدادها مجموعة من الخبراء العرب المتخصصين في مجال الهجرة، بالإضافة إلى عرض عدد من التجارب الوطنية، لتعميم الاستفادة بين المشاركين، وذلك على النحو **التالي: -**

جلسة العمل الأولى: ترأسها السيد / عبدالمنعم الجمل - رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وعرض فيها المحور **التالي:**

المعايير الدولية والعربية لحوكمة هجرة العمالة.

وقدمه معالي الأستاذ / جمال أغماني – الخبير العربي في مجال الهجرة.

جلسة العمل الثانية: ترأسها السيد/ أشرف المضواحي - الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن

وعرض فيها المحور التالي:

آليات تعزيز عودة العمالة العربية، وإعادة إدماجها وفقاً لاحتياجات سوق العمل.

وقدمه الدكتور/ أيمن زهري - الخبير العربي في مجال الهجرة.

جلسة العمل الثالثة: ترأسها السيد / بشارة الأسمر- رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان.

وتم عرض التجارب التالية:

- تجربة الاتحاد العام لعمال فلسطين، فرع جمهورية مصر العربية.
- دولة قطر- وزارة العمل
- جمهورية السودان – الاتحاد العام لنقابات عمال السودان.
- المملكة المغربية – وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.
- الاتحاد العام للعمال الجزائريين
- تجربة اتحاد الغرف التجارية السعودية.
- تجربة اتحاد عمال موريتانيا.
- تم عرض تجربة منظمة الدولية للهجرة.

جلسة العمل الرابعة: وترأسها السيد / ماجد العضايلة - عضو الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن

عرض فيها **المحور التالي:**

- دور الرقمنة في حوكمة هجرة العمالة العربية.

وقدمه الأستاذ الدكتور / خالد السيد حسن - الخبير العربي في مجال الهجرة.

<u>جلسة العمل الخامسة:</u> وترأسها السيد / عبدالرحمن بن علي الأحمري – عضو الاتحاد الغرف التجارية السعودية، عرض فيها **المحور التالي :**

التحديات والفرص لتعظيم الاستفادة من انتقال مهارات العمالة بين الدول المرسلة المستقبلة **"SMP"** في المنطقة العربية.

وقدمه معالي الأستاذ / جمال أغماني – الخبير العربي في مجال الهجرة.

<u>الجلسة الختامية</u>

عقدت الجلسة الختامية، عند الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم 18 / 12 / 2024، والتي ألقيت فيها كلمة ختامية من قبل الأستاذة / منجية هادفي – والدكتور/ الحسين لاصيفر- مدير المركز العربي لتنمية الموارد البشرية بطرابلس، واللذان عبرا فيها عن الشكر والتقدير للجهود الطيبة والتعاون المثمر بين أطراف الإنتاج الثلاثة في الوطن العربي والمنظمة، والتأكيد على استعداد منظمة العمل العربية الدائم لمد جسور التعاون الفني لمواجهة التحديات التي تواجهها بلداننا العربية لتحقيق الرفاه والتنمية الشاملة المنشودة.

ثم تم عرض التقرير الختامي، وتوزيع الشهادات للسادة المشاركين والمشاركات والخبراء.

<u>لجنة الصياغة:</u>

تم تشكيل لجنة صياغة التقرير النهائي والتوصيات من السادة ممثلي أطراف الإنتاج الثلاثة على **النحو التالي:**

- **السيدة / فاطمة أحمد العمادي – وزارة العمل / دولة قطر.**
- **السيد/ عبدالرحمن بن علي الأحمري – اتحاد الغرف التجارية السعودية.**
- **السيد/ ماجد العضايلة -الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن.**

ومن السادة الخبراء:-

- **معالي الأستاذ / جمال أغماني – الخبير العربي في مجال الهجرة.**
- **الدكتور/ خالد حسن السيد - الخبير العربي في مجال الهجرة.**
- **الدكتور/ أيمن زهري - الخبير العربي في مجال الهجرة.**

ومن منظمة العمل العربية:

- **الأستاذة / منجية هادفي – المشرفة على إدارة التنمية البشرية والتشغيل.**
- **الدكتور/ الحسين لاصيفر – مدير المركز العربي لتنمية الموارد البشرية.**
- **الأستاذة / مستورة عطية الجراري – رئيس وحدة التشغيل وسوق العمل.**

التوصيات

تعزيز حوكمة هجرة اليد العاملة وذلك من خلال :-

1. حث الجهات ذات العلاقات للعمل على الحد من الأسباب المؤدية للهجرة، بما في ذلك مكافحة الفقر والتمييز وانعدام الأمن.
2. زيادة توافر المسارات وتنويعها من أجل هجرة آمنة ومنظمة ونظامية، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للمهاجرين الذين يعيشون أوضاعاً هشّة.

-حماية الحقوق الأساسية في العمل للمهاجرين.

3. ضمان حقوق المهاجرين في الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والتعليم والدعم الاجتماعي، بدون تمييز.
4. تحسين فرص الهجرة القانونية لليد العاملة وتعزيز حماية العمال المهاجرين وأسرهم.
5. إيجاد آلية للعمل والتعاون والتنسيق والتشاور بين الدول المعنية كالدول المرسلة والمستقبلة ودول العبور لاختيار وتنفيذ الحلول الناجعة للحد من آثار هذه الظاهرة.
6. التأكيد على الالتزامات الدولية تجاه اللاجئين والمهاجرين.
7. العمل على زيادة الإنتاج المعرفي المتعلق بقضايا الهجرة على المستوى المفاهيمي والقانوني والحقوقي.
8. حث الدول الموقعة على الاتفاقيات المتعلقة بالهجرة بتفعيل بنودها وحث الدول غير الموقعة على الانضمام لتلك الاتفاقيات.
9. العمل على مواءمة قوانين وضوابط الهجرة.
10. العمل على رفع كفاءة الأفراد والمؤسسات العاملة في التحقيق في طلبات الهجرة بصفة مستمرة عن طريق التدريبات اللازمة.
11. رفع مستوى الوعي من خلال برامج إعلامية بمختلف وسائل الإعلام لمكافحة خطاب الكراهية تجاه العاملين المهاجرين.

12-إنشاء منصة إلكترونية إقليمية مشتركة لإدارة بيانات المهاجرين:

يوصى بتطوير منصة رقمية مشتركة بين الدول العربية لتسهيل مشاركة البيانات المتعلقة بالعمالة المهاجرة. تساعد هذه المنصة في تحسين تدفق المعلومات وضمان دقة البيانات، مما يعزز من التنسيق الإقليمي ويقلل من مشاكل التوثيق والتزييف.

13- تعزيز الإطار القانوني لحماية حقوق العمالة المهاجرة:

من الضروري تحديث التشريعات لضمان حماية بيانات المهاجرين وضمان خصوصيتهم في ظل الرقمنة. كما يُنصح بتطوير سياسات تُحدد أدوار الجهات المختلفة في إدارة البيانات الرقمية وتقنن

استخدام البيانات لتحقيق الشفافية.

14-تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في تقنيات الرقمنة:

يوصـــى بتشـــجيع التعاون مع شـــركات التكنولوجيا لدعم تطوير البنية التحتية الرقمية وتطبيق أحدث التقنيات. الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن توفر حلولاً مبتكرة وتقلل من التكاليف.

15-تطوير برامج تدريبية للعاملين في مجال الهجرة:

لضـــمان الاســـتفادة الفعال من الرقمنة، يجب تدريب الموظفين الحكوميين على اســـتخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة الهجرة. ويشمل ذلك التدريب على أدوات تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي، لتعزيز الكفاءة وسرعة الاستجابة.

16- التركيز على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين لتعزيز الشفافية:

يمكن أن تساعد تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات وتوقع احتياجات سوق العمل، مما يسهم في إدارة حركة العمالة بفاعلية. كما أن استخدام تقنيات البلوك تشين يوفر طبقة إضافية من الشفافية والأمان في تسجيل البيانات.

17- تشجيع التعاون بين الدول لتبادل البيانات الخاصة بالعمالة المهاجرة:

من الضـــروري تحســـين تبادل المعلومات بين الدول حول العمالة المهاجرة، بما يســـهم في مراقبة تدفق العمالة ومنع الهجرة غير الشرعية. يوصى بتطوير بروتوكولات مشتركة لتبادل المعلومات بشكل آمن وفعال.

18- تطوير تطبيقات رقمية تسهل على المهاجرين الوصول للخدمات والمعلومات:

يمكن أن تُســـهم التطبيقات الذكية في توفير معلومات للعمالة المهاجرة حول قوانين العمل، والحقوق والواجبات، والإجراءات التي يجب اتباعها. ويشـــمل ذلك توجيهات لإجراءات الســـلامة وحقوق العمل لتقليل تعرضهم للاستغلال.

19- إجراء دراسات دورية لتقييم فعالية السياسات الرقمية:

يوصى بإجراء دراسات دورية لتقييم مدى نجاح السياسات الرقمية في إدارة الهجرة، مما يتيح الفرصة لتحسين وتطوير الخطط المستقبلية وتوجيه الموارد بفاعلية.